مستقبل العلاقات العراقية – السعودية : في ظل المتغيرات السياسية

أ.م.د. حسين أحمد دخيل السرحان (*)

المقدمة

عامل الجغرافيا يشكل مبدأ ثابتًا في العلاقات الدولية، إذ كان من المحتم أن يكون العراق والمملكة العربية السعودية مركزين في الحسابات الاستراتيجية لبعضهما البعض. وفي جزء كبير من تاريخهما الحديث، كانا متنافسين على القوة والنفوذ في منطقة الخليج، وصولا الى مرحلة الحرب العراقية – الايرانية، والتعاون اصبح السمة الرئيسة لتلك العلاقات. والمتغيرات السياسية المحلية والاقليمية اسهمت في تراوح تلك العلاقات بين وانتقالها من التعاون الى حد القطيعة.

بعد عام ٢٠١٤ كان لمتغير الارهاب دوره الرئيس في استئناف العلاقات بعد سيطرة التنظيم على مساحات واسعة في سوريا واخرى في العراق، وانخرطت السعودية في الجهد الدولي لمواجهة تنظيم داعش الارهابي في اطار التحالف الدولي. وكان لتوجهات الحكومات العراقية بعد ازمة تنظيم داعش، تجاه المحيط العربي دورها في عودة تلك العلاقات بعد ان ايقنت العربية السعودية اهمية ان يكون العراق بعيدا عن التأثير الايراني الذي بات يؤرق صناع القرار فيها بوجوده شمال وجنوب المملكة.

إن ارادة البلدين اتجهت وفق آليات وبرامج حكومية وسياسات عامة تجاه تعزيز اواصر العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والامنية. وبات يدرك صناع القرار في البلدين انه لا مناص من تطوير تلك العلاقات وفتح افاق للتعاون الجاد والمثمر الى الحد الذي وصلت فيه ترعى بغداد جولات الحوار السعودي الايراني بعد ارادة الحكومة العراقية لان يلعب العراق دوره في تحقيق التقارب الاقليمي بين اكبر المتصارعين.

فرضية البحث:

يستهدف البحث التحقق من فرضية مفادها: (ان المتغيرات والاهداف الاقتصادية المحلية في كلا البلدين والمتغيرات السياسية على المستوى

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء
hussein.ahmed@uokerbala.edu.iq

الاقليمي ساهمت في تعزيز تطور تلك العلاقات وتزايد جوانب التفاعل بين البلدين وتوسعها بما يتناسب واهداف الدولتين من تطوير العلاقات بينهما).

اشكالية البحث:

تواجه العلاقات بين العراق والسعودية متغيرات وتأثيرات عديدة التي مازالت تترك اثارها السلبية على مجمل جوانب تلك العلاقات. وهذه المتغيرات تتراوح بين كونها محلية ترتبط بالوضع السياسي على الاغلب في العراق وتوجهات القوى السياسية ومواقفها من المملكة العربية السعودية. كما ان هناك تأثيرات تتركها العلاقات التصارعية والازمات التي تعيشها المنطقة التي هي في أغلبها خارج قدرة البلدين على الحل. واهم تأثيرات تلك الازمات انه باتت ظاهرة وجود جماعات لادولية طائفية وعرقية تمارس تأثيرها الامني والسياسي ويكون لها تأثير غير مباشر على العلاقات بين البلدين. ويشهد العراق تأثير لتلك الجماعات وتشكل احراج لصانع القرار السياسي الخارجي. كما ان القوى الدولية المهيمنة على النظام الدولي وادوارها الجيوبوليتيكية، وعلاقاتها مع الفواعل الاقليميين وطبيعة التنافس الجيوسياسي في المنطقة له اثاره على العلاقات العراقية السعودية.

هيكلية البحث:

اشتمل البحث على ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة والتوصيات، خصص المبحث الاول لتناول العلاقات العراقية – السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وصولا لما بعد العام ٢٠١٥. في حين تناول المبحث الثاني تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية في العلاقات العراقية السعودية. اما المبحث الثالث فناقش مستقبل العلاقات العراقية السعودية عبر مشهدين ، الاول: مشهد استمرار تطور العلاقات، والثاني مشهد التراجع في العلاقات العراقية السعودية.

المبحث الاول : العلاقات العراقية – السعودية بعد عام ٢٠٠٣

مرت العلاقات العراقية السعودية بتاريخها الطويل بتحولات كبيرة على الصعيد الاقليمي وبتداخل فواعل اقليميين وعالميين، وتركت اثرها على مجمل جوانب تفاعل تلك العلاقات. وانسجاما مع هدف البحث والمدة الزمنية اطار البحث تتناول تلك العلاقات على مطلبين الاول للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ وهي المدة التي شهدت تراجع في العلاقات بين البلدين. ثم حدث التطور المهم بعد استئناف التواصل بين حكومتي البلدين بعد عام ٢٠١٥ لتشهد تلك العلاقات تطورات سريعة ومهمة، وهذا ما تم مناقشته في المطلب الثاني من البحث.

المطلب الاول: العلاقات العراقية ـ السعودية للمدة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٥.

قد شكل احتلال العراق متغيرا مهما على صعيد المنطقة كونه ساهم في تغيير جيوسياسية المنطقة بعد تغييبه كفاعل اقليمي مهم، وما تبع ذلك من تطورات سياسية وامنية شملت المنطقة غيرت المعادلة الاقليمية.

بعد الدعم الذي قدمته السعودية الى العراق في حربه مع ايران وكانت من اهم الداعمين للعراق طوال سنين الحرب الثمان، ووصلت العلاقات الى مرحلة عقد اتفاق ترسيم الحدود عام ١٩٨٩، جاءت العاصفة التي بددت تلك

العلاقات واعادتها الى نقطة الصفر بعد غزو العراق للكويت بداية عقد التسعينيات. فبعد الغزو عام ١٩٩١، انقطعت العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية عقب التهديد الذي اظهره النظام العراقي واجتياح الكويت، والذي ارسل رسائل عدم اطمئنان وتخوف الى القيادة السعودية من توسع التهديد العراقي الى خارج اراضي دولة الكويت ليشمل تقويض نظام الحكم في المملكة. ما كان منها سوى قبول دخول القوات الامريكية الى الاراضي السعودية لإيقاف تقدم القوات العراقية والوقوف ضدها خوفا من توسع تقدمها. وبعد هذا العمل العسكري الكبير تدهورت العلاقات العراقية السعودية بعد عام ١٩٩٠.[١] واصبحت السعودية داعم لقوات التحالف الدولي المكون من ٣٤ دولة والذي اخرج القوات العراقية من الكويت وقصف المدن العراقية.

واستمر الحال ضوء عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبقيت العلاقات مجمدة حتى عام ٢٠٠٢. وبسبب العقوبات الاقتصادية على العراق لم يكن امام الحكومة العراقية الا محاولة تجديد علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، واستجابت العربية السعودية وتم افتتاح منفذ عرعر الحدودي بين البلدين امام حركة التجارة والذي اغلق منذ آب ١٩٩٠ وهو المتنفس الوحيد لدولة محاصرة سياسيا واقتصاديا، وحصل هذا بعد ان حدث تغيير في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق حينما اعلن وزير الدفاع والطيران (الامير سلطان بن عبد العزيز) عن استعداد المملكة لتجاوز الماضي وعودة العراق لمحيطه العربي.[٢] كما حصل تواصل بين العراق والعربية السعودية ضوء اجتماعات الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث القضية العراقية ولاسيما القمة العربية التي عقدت في بيروت اذار/ ٢٠٠٢. ونجح العراق في قمة بيروت في تحقيق مصالحة مع الكويت بتعهدها للمرة الأولى بعدم اجتياح الأراضي الكويتية التي كان قد احتلها عام ١٩٩٠. وقد تبع التعهد العراقي انفراج في العلاقات العراقية السعودية.[٣]

بعد احتلال الولايات المتحدة الاميركية للعراق في اذار – نيسان/ ٢٠٠٣، كانت السعودية من جزء من موقف عربي لمعالجة الازمة العراقية. إذ شكلت الجامعة العربية في آب/ ٢٠٠٣ لجنة وزارية عربية ضمت ثمان دول والتي ضمت الى جانب السعودية دول مصر، سوريا، الاردن، قطر ، تونس، الكويت. كما شاركت السعودية في اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق الذي عقد في ايار/ ٢٠٠٥ في اسطنبول لضبط الحدود مع العراق وعدم التدخل في الشأن العراقي. كما شاركت السعودية في اجتماع وزراء الداخلية لدول الجوار الجغرافي في تموز ٢٠٠٥ .[٤]

بعد موجة العنف والاعمال الارهابية التي اجتاحت مناطق كثيرة في العراق، نفت السعودية الاتهامات التي وجهت اليها من اطراف سياسية وحزبية عراقية واكدت التزامها بمنع التسلل الى داخل العراق. كذلك زار وزير الخارجية العراقي الاسبق هوشيار زيباري السعودية في تموز ٢٠٠٧ التي أسست لافتتاح السفارة العراقية في الرياض في ايار ٢٠٠٩ مقابل تعهد العربية السعودية بفتح بعثتها الدبلوماسية في بغداد.[٥]

المطلب الثاني/ العلاقات العراقية- السعودية بعد العام ٢٠١٥

حصل في حزيران من عام ٢٠١٤ متغير امني كبير تمثل في سيطرة تنظيم « الدولة الاسلامية – داعش» الارهابي على مساحات واسعة غرب وشمال غرب العراق. وكانت له تداعياته السياسية والامنية وأهمها تشكيل التحالف الدولي لمكافحة داعش بقيادة الولايات المتحدة، وكانت السعودية احد اعضاء هذا التحالف.

عملت الحكومة العراقية برئاسة حيدر العبادي على كسر جمود العلاقات والعمل على موازنة العلاقات الاقليمية للعراق، فاستأنفت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع العراق في كانون الاول٢٠١٥ بعد ٢٥ عام من انقطاعها. ثم التقى السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي الملك سلمان بن عبد العزيز على هامش القمة العربية في الاردن في شباط ٢٠١٥. وزار رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي العربية السعودية في حزيران ٢٠١٧ وحصل الاتفاق على تأسيس المجلس التنسيقي العراقي السعودي. كذلك اعلنت السعودية عن تخصيصها (١,٥ مليار دولار) لمشاريع اعادة الاعمار في العراق ضوء مؤتمر المانحين الذي عقد في الكويت في شباط ٢٠١٨.[٦]

شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تطورا سريعا ومستمرا على الصعد كافة، اذ حرصت كل من بغداد والرياض على زيادة التنسيق بينهما وفتح افاق جديدة للتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية. ومثل مجلس التنسيق العراقي – السعودي المشترك حلقة التواصل الاولى بين البلدين والذي بدأت اعماله في آب/ ٢٠١٧ بهدف تعزيز العلاقات على المستوى الاستراتيجي وتعميق الاواصر السياسية والاقتصادية، فضلا عن التعاون في مختلف المجالات. وشهد البلدان زيارات متبادلة لوفود الدولتين في اطار مجلس التنسيق ، وكانت احد نتاجات هذا التواصل افتتاح اهم المنافذ الحدودية بين البلدين وهو منفذ عرعر الحدودي البري وبشكل رسمي في ١٨ تشرين الثاني/ ٢٠٢٠ ليشهد حركة تبادل تجاري بين البلدين.

واستجابة لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، قام السيد مصطفى الكاظمي رئيس مجلس الوزراء العراقي بزيارة الى المملكة العربية السعودية بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢١. قد أشاد الجانبان بنتائج اللقاء الذي جرى بين دولة رئيس مجلس الوزراء العراقي ، وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، عبر الاتصال المرئي بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠٢١، وأكد الجانبان عن أهمية ما تم بحثه والتفاهم عليه في أثناء ذلك اللقاء، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز العلاقات بين العراق والمملكة، وتعزيز أعمال مجلس التنسيق السعودي العراقي. واعربا عن ارتياحهما لمستوى التعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين، مؤكدين عزمهما على استمرار وتعميق اوجه التعاون والتنسيق بينهما بما يخدم المصالح المشتركة في المجالات السياسية والامنية والعسكرية والتجارية والاستثمارية والسياحية، ومشيدين بإنجازات المجلس التنسيقي العراقي السعودي وما تمخض عنه من اتفاقيات ومذكرات تفاهم واهمية حث الوزارات والجهات المعنية من الجانبين للمتابعة وتفعيل جوانب التعاون بما يتيح الاستثمار الأمثل

لجميع الامكانات والفرص المتاحة لتعزيز التكامل بين البلدين، والتضامن في مواجهة التحديات المشتركة، والبناء على ما سبق تحقيقه من نتائج ايجابية في الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين ضوء الفترة الماضية. كما أكد الجانبان حرصهما على توسيع اوجه التعاون الثنائي في المجالات المختلفة وتفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم التوصل اليها بين البلدين وحث الوزارات والجهات المعنية في البلدين على بذل مزيد من الجهود لضمان سرعة اتمام تلك الاتفاقيات وتنفيذها. كما أكدا على استمرار التعاون والتنسيق المشترك في مواجهة خطر التطرف والارهاب، بوصفهما تهديداً لدول المنطقة والعالم عبر تبادل الخبرات والتجارب بين الجهات والمراكز الامنية المختصة في البلدين، واتفقا على المضي بدعم جهود العراق بالتعاون مع التحالف الدولي للتصدي لبقايا تنظيم داعش الارهابي، كما اكد الجانبان على اهمية التعاون المشترك في تأمين سلامة الحدود بين البلدين.[٧] ويشار الى ان لجان متعددة انبثقت عن المجلس وهي: (لجنة الطاقة والصناعات التحويلية، اللجنة السياسية والأمنية والعسكرية، اللجنة الثقافية والإعلامية والشؤون الإسلامية، لجنة الزراعة، اللجنة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتنموية والإغاثية، لجنة التعليم والشباب والرياضة، لجنة النقل والمنافذ الحدودية والموانئ، اللجنة المالية والمصرفية). وجرى توقيع خمس(اتفاقيات تعاون) بين العراق والمملكة العربية السعودية في مجالات اقتصادية وثقافية متعددة، وتأسيس صندوق عراقي سعودي، برأس مال قيمته ثلاث مليارات دولار. [٨]

المبحث الثاني: تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية في العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الاول: المتغيرات السياسية المؤثرة في العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣

١/ الغزو الاميركي للعراق ٢٠٠٣ : التغيير في توازنات القوة الاقليمية

قد شكل حدث غزو العراق من قبل الولايات المتحدة حدثا فارقا في التاريخ السياسي المعاصر للدولة العراقية ولمنطقة الشرق الاوسط. وابرز ما تأثر بهذا الغزو هو توازنات القوى الاقليمية. حتى حرب العراق عام ٢٠٠٣ ، كان ميزان القوى الإقليمي يشمل دائمًا القوى العربية، وكذلك إيران. بعد حرب العراق، تحول التوازن الأساسي الى الدول غير العربية، على الأقل من الناحية الإدراكية، مما خلق بيئة عمل استراتيجية جديدة. عززت الحرب الانحدار النسبي الثابت بالفعل لقوة الدول العربية والصعود المتزامن لإيران. ومع إزالة المنطقة العازلة (العراق)، اصبح يمكن لإيران أن تناور بسهولة أكبر في قلب الشرق الأوسط.[٩] ومع ذلك ، فأن تأثير انهيار دولة العرق وصعود حكومة يهيمن عليها «الشيعة» تربطها علاقات طويلة الأمد بإيران مهم ، وقد غيّر النظرة الإقليمية إلى القوة الإيرانية. اليوم ، واصبح من الصعب تخيل أن الحكومات العراقية سترغب في موازنة إيران حتى لو كانت لديها القدرة على القيام بذلك. واصبحت المخاوف بشأن امتداد ايران الإقليمي بعد العراق وطموحاتها النووية قائمة. كما أدى الصراع والوجود العسكري الأمريكي الكبير

فـي دولة عربية الى ان تكون الولايات المتحدة قـوة إقليميـة بحكـم الأمـر الواقع أكبـر بكثير ممـا فعله وضعها المتقدم في تسـعينيات القرن الماضي. في الواقع، فأن اثنين من الفاعلين غير العـرب - الولايات المتحـدة وإيران - هما الآن اللاعبان الإقليميان الأكثر نفوذاً.

منذ صعود الملك سـلمان الى العرش السعودي قبل ثلاث سـنوات، أصبحت السياسة الخارجية للرياض قوية بشكل متزايد ، وأكدتها في اليمن والازمة مع قطر. وكان صعود النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط هو العامل الرئيس الذي دفع هذا النهج السعودي تجاه القضايا الإقليمية. ومن بيـن جميع الجبهات السياسـية التي تحاول فيها الرياض مواجهـة طهران، تمكن السـعوديون مـن تحقيق درجة كبيرة من النجاح في العراق. [١٠] وبذلك شـكل هذا المتغير تحول في السياسة الخارجية السـعودية تجاه العـراق، وكذلك هذا المسار كان له اثر في السلوك السياسي الخارجي العراقي تجـاه محيطه العربي، وبالأخص تجاه المملكة العربية السـعودية، ولاسـيما بعد العام ٢٠١٤ حث صعود «تنظيم الدولة الاسلامية – داعش» وسـيطرته على مناطق شاسعة شمال غرب العراق وحاجة العراق للمسـاعدة الدولية في مواجهته.

٢/ النظرة السـعودية لطبيعة النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣.

اعقـب الغـزو الاميركي للعراق دخـول البلاد فـي مرحلة انتقالية وفق اطر قانونية وسياسـية جديـدة مـرورا بإقـرار الدسـتور الدائـم لعام ٢٠٠٥ وصـولا الـى اول انتخابات تشـريعية عام ٢٠٠٦ إذ تشـكلت بعد الانتخابات الحكومة الوطنية الاولى بعد الغزو الاميركي إذ اتضحت علامـات النظام السياسـي وآليـة توزيع معالم القوة بين المكونات العراقية الرئيسـة (الشيعة، السُـنة، والكُرد) وصار واضحا معالم توازنات القوة بين هذه المكونات عبر ادوارها السياسـية الجديدة.

تغيـرت حظوظ القوى السياسـية الشـيعية في البـلاد اذ صـار «للأحزاب الشـيعية» الموالية والمدعومة من ايـران دور اكبر في المنظومة السياسـية الجديدة. وتمكنت إيران من الاستفادة مـن هذا التحول فـي ضوء التأثيـر على الكتل الشـيعية المختلفـة للالتئـام وتشـكيل الحكومة عـام ٢٠٠٦ والحكومـات المتعاقبـة، وبعد ان ظهرت الفصائل الشـيعية كعنصـر قوة مهيمن في السياسـة العراقية، أصبحت إيران اللاعب الرئيـس فـي السياسـة العراقيـة. [١١] وبفعـل هـذه التطورات تشـكلت رؤية جديـدة للعربية السـعودية تجاه النظام السياسي العراقي الجديد وتأثرت سياسـاتها الخارجية تجـاه العراق تبعا لتلك الرؤية ومن ثم العلاقات بين البلدين.

ومـا اكـد مخاوف السـعودية هـو تعليق وزير الخارجية السـعودية سـعود الفيصل فى مجلس العلاقات الخارجية فى سـبتمبر/أيلول ٢٠٠٥: «يدخـل الايرانيـون الان هـذه المنطقـة التي قامت القـوات الاميركية بتهدئة الاوضاع فيها، ويتدخلـون فـي كل حكومة عراقيـة ويدفعون الاموال ويوطنون جماعاتهـم ويضعون قوات امنية تابعة لهم، ويمولون المليشـيات ويدعمون وجودها في هذه المناطـق. وعدما يفعلون ذلك يتمتعـون بحماية القوات الاميركية والبريطانية في المنطقة، ويبدوا ذلك غريبا وغير متصور». [١٢] وبسـبب تلك القناعة، تخلت السـعودية عن العراق عن العراق حتى وقت قريب.

٣/ صعود متغير الارهاب:

خيمت عمليات التمرد في المناطق الغربية والشمالية الغربية للعراق ضد النظام السياسي الجديد على الاجندة الوطنية العراقية الى جانب اجتثاث البعث وصعود الجماعات الارهابية كالقاعدة وبالتالي ضاقت المساحة التي يمكن للسعودية التواصل من خلالها مع العراق الى حد كبير. واصبحت علاقة المملكة العربية السعودية بالتمرد والارهاب في العراق هي محل نقاش ساخن. اذ اتهمت إيران وبعض الجماعات الشيعية العراقية وآخرون المملكة العربية السعودية وحلفائها بدعم الجماعات المتمردة أو غيرهم من المتطرفين في العراق. [١٣] وهذه الاتهامات كانت لا تخلوا من المصداقية، فمن المؤكد أن السعوديين كانوا حاضرين بين المقاتلين الأجانب الذين انجذبوا الى العراق لدعم مجموعات مثل القاعدة في العراق وغيرها من المتطرفين. ومع ذلك فأن وجود الاجانب بين المتمردين والارهابيين داخل العراق لم يكن ساحقًا ، وفي الواقع، جادل واف عبيد وأنتوني كوردسمان في أواخر عام ٢٠٠٥ ، أن التمرد كان "محليًا الى حد كبير"، مع ما لا يقل عن (٩٠ ٪) من المقاتلين العراقيين. وخلصوا الى أن هناك حوالي ٣٥٠ سعوديًا بين الارهابيين داخل العراق، ويشكلون حوالي (١٢ ٪) بالمائة من المقاتلين الأجانب، ونسبة (٪ ١,٢) من إجمالي التمرد البالغ حوالي (٣٠,٠٠٠) عنصر . ومع ذلك ، في عام ٢٠٠٧ ، أشارت تقارير أخرى الى أن (٤٥٪) من المقاتلين السنة الأجانب في العراق كانوا سعوديين. [١٤]

هذا الامر ساهم بشكل حاسم غلق اي قنوات كان ممكن ان تفكر فيها الرياض وبغداد للتواصل. وعلى الرغم من نفي الحكومة السعودية لهذه الاتهامات، الا انها لم تفلح في مد جسور التواصل مع العراق الذي كان الارهاب ومواجهة التنظيمات الارهابية الهم الوطني الاول على المستويات الشعبية والحكومية. وبموازاة ذلك، ساهمت قوى سياسية شيعية عراقية موالية لايران بتأصيل ابتعاد العراق عن عمقه العربي وتوسيع القناعات الشعبية بذلك؛ فقد حرصت تلك القوى السياسية العراقية على تعميق حالة الاختلافات بين بغداد والرياض، مبررة مساعيها بالبعد الطائفي والتقاطعات القيمية.

وبرغم ذلك، سعت بغداد الى التواصل مع الرياض لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفعلا تحقق التمثيل الدبلوماسي بافتتاح السفارة العراقية في الرياض في شباط ٢٠٠٧ مع تعهد الجانب السعودي بافتتاح السفارة السعودية في بغداد، الامر الذي تحقق في كانون الاول عام ٢٠١٥ بعد ٢٥ عام على قطع العلاقات الدبلوماسية.

استمر الحذر يخيم على العلاقات بين البلدين لحين بروز تنظيم « الدولة الاسلامية- داعش» وتمدده الى داخل العراق وسيطرته على مناطق ومدن شمال غرب العراق بما فيها محافظات الانبار والموصل وصلاح الدين واجزاء من ديالى فضلا عن مناطق الجزيرة الصحراوية غرب العراق. وعقب هذا الحدث الامني الكبير اتهمت الحكومة العراقية في ١٧ حزيران ٢٠١٤ في بيان "الرياض بدعمها الجماعات الارهابية ماديا ومعنويا، وحملتها مسؤولية ما ترتكبه هذه الجماعات من إبادة

جماعية، معتبرة موقف السعودية من ما يجري في العراق ليس فقط تدخلا في الشـأن الداخلي وإنما يدل على نوع من المهادنة للإرهاب. كما دعت بغـداد الحكومة السـعودية الى ضرورة التركيـز على وضعهـا الداخلـي". فيما صدر موقف رسمي عن العربية السعودية " تتهم فيه رئيـس الحكومة نوري المالكـي بدفع بلده نحو الهاوية بسبب اعتماده سياسة "إقصاء" العرب السـنة، مطالبة بـ"الإسراع" في تشكيل حكومة وفاق وطني".[١٥]

بعد ذلك ساهمت العربية السعودية في التحالف الدولـي لمكافحة داعـش في العراق وسـوريا واصبحت شريك استراتيجي في التحالف الذي تشـكل في أيلول/ ٢٠١٤ وترأست مع الولايات المتحدة وايطاليا الفرقة العاملة التي تركز على الجهود الرامية لمكافحـة التمويل. وضمن هذا الـدور، وعملـت بقوة للتصـدي لتمويل داعش وهيكله الاقتصادي.[١٦]

دفع هزيمة تنظيم «الدولة الإسـلامية- داعش» في الموصل ومدن عراقية أخرى على يد قوات الأمـن العراقية بغـداد والرياض الـى التحرك نحـو التقـارب. فالحكومـة العراقيـة اعتمدت برامجا حكوميـا في مجال السياسـة الخارجية قائـم علـى الابتعاد عـن محاور الصـراع في المنطقة واعادة بناء دبلوماسية مع دول الجوار وكان التوجه الرئيس نحو العربية السعودية بعد ان اثمر التواصل بين البلدين عن استئناف عمل سـفارة العربية السـعودية في بغداد في كانون الاول/٢٠١٥. واعـلان انطلاق اعمال مجلس التنسيق المشترك بعد توقيع الاتفاقية بين البلدين في تشرين الاول/ ٢٠١٧ في الرياض.

٤/ المستجدات السياسية في العراق والمملكة العربية السعودية

غيّر الملك سلمان وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سـلمان بشـكل فعـال اسـتراتيجيات الرياض وشـنوا "هجومًا ساحرًا" للتواصل مع الحكومـة العراقية. ويرجع هـذا التحول جزئياً الى صعود حيدر العبـادي على رأس الحكومة العراقيـة والذي اتخـذ موقفا قوميـا الى حد ما بشـأن القضايا السياسية المتعلقة ببغداد وتفاعل بشـكل إيجابي مـع جميع جيران العـراق. وقد أدى هذا الاستعداد المتبادل لتحسين العلاقة الى تعيين المملكة العربية السـعودية أول سفير لها في العراق منذ غزو صدام حسين للكويت. [١٧]

الحكومـة العراقية وبعد احداث سـيطرة تنظيم «الدولـة الاسـلامية – داعـش» علـى مناطق واسعة في شـمال غرب وغرب العراق، تبنت اسـتراتيجية حيال البيئة الاقليمية بشكل خاص والبيئة الدولية بشـكل عام لتمكين صامع القرار العراقـي مـن توظيـف المقاربـات الاقليميـة لضمان الامـن الوطني. فالحكومـات العراقية منـذ ذلـك الحين تعمـل على توظيـف الاليات الدبلوماسـية لتنقل البلاد الى ان يكون بعيدا عن التنافس الاقليمي وتأمين مكانة العراق الاقليمية بمـا يبعده عن التأثير والنفوذ الاقليمي السـلبي. ولذلـك تـم انتهـاج اداء دبلوماسـي لتوظيـف الدبلوماسية في علاقاته الاقليمية لتعزيز قدرته علـى مكافحة الارهـاب ودعم الامـن الوطني عبر تعزيـز التعاون مع دول الجوار. وفق هذه الاسس كان هدف البرنامج الحكومي اعادة رسم العلاقات الدبلوماسـية مع دول الجوار الاقليمي بشـكل خاص بسـبب المنحى السلبي الذي طال تلـك العلاقات ضوء السـنوات التـي تلت العام

٢٠٠٣.[١٨] فصانع القرار العراقي ادرك خطورة التنافس الاقليمي بين ايران والعربية السعودية في الحرب ضد داعش الارهابي، وان الانتقال في العلاقات مع السعودية ودول الخليج العربي سوف يمكن العراق من تجاوز مشكلات الامن الداخلي.

وبعد الانتخابات التشريعية في أيار/٢٠١٨، رسمت الحكومة العراقية اطارا عاما لعلاقات اقليمية راسخة، فأعطت الاولوية لعلاقات العراق الاقليمية والصداقة مع جميع دول الجوار وعدم زج العراق في سياسة المحاور وجعله نقطة التقاء دول الجوار والدول الصديقة وتعزيز العلاقات الاقليمية والدولية.[١٩] والمملكة العربية السعودية هي احد الاطراف الفاعلة اقليميا، ولها دورها المؤثر في علاقات الصراع في المنطقة. ولهذا كانت احد اهداف زيارات رئيس الحكومة العراقية السيد عادل عبد المهدي الى السعودية في نيسان/ ٢٠١٩ وفي ايلول/ ٢٠١٩ هو حملها على لعب دور التهدئة ومواجهة التحديات الاقليمية، فضلا عن تعزيز العلاقات بين البلدين سياسيا وامنيا واقتصاديا والتأكيد على جدية العراق في تنفيذ الاتفاقيات التي وقعها في السعودية، وإلى أن يأخذ العراق دوره في ظل توفر الإرادة السياسية والرغبة المشتركة في بناء أفضل العلاقات مع العربية السعودية وتم توقيع اتفاقيات جديدة [٢٠] في اطار مجلس التنسيق العراقي السعودي.

كذلك واصلت الحكومة العراقية برئاسة السيد مصطفى الكاظمي التي تشكلت ٢٠٢٠ بعد الاحتجاجات الشعبية هذا الادراك ووضعت اطار للتعاون والتواصل مع جيران العراق وفق مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية الاقليمية والدولية والمصالح المشتركة وتبنى سياسة الانفتاح الإيجابي مع جيرانه وعمقه الإسلامي والعربي. [٢١] وكانت العربية السعودية اولى محطات هذا الاهتمام، فكانت لزيارة رئيس الحكومة العراقية الى العربية السعودية في ٣١ اذار ٢٠٢١، نتائج ايجابية جسدت حرص الطرفين على توسيع اوجه التعاون الثنائي في المجالات المختلفة وتفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم التوصل اليها بين البلدين وحث الوزارات والجهات المعنية في البلدين على بذل مزيد من الجهود لضمان سرعة اتمام تلك الاتفاقيات وتنفيذها.

المطلب الثاني: تأثير المتغيرات الاقتصادية في العلاقات العراقية السعودية بعد ٢٠٠٣

سعي البلدين الى تنويع اقتصاداتهما الريعية :

يعد كل من العراق والسعودية من البلدان التي تعتمد على ايراداتها من تصدير النفط كمورد اساس لتمويل الانفاق العام، وتحتل الصادرات النفطية الحيز الاكبر في الصادرات لكل منهما حتى بات القطاع النفطي يساهم مساهمة رئيسة في الناتج المحلي الاجمالي. وعملت كل السعودية والعراق على العمل ووضع الخطط لتنويع ايراداتهما وتخفيض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي.

فيما يرتبط بالسعودية، شهد الاقتصاد السعودي تطورات كبيرة على مدى العقد الماضي، ولكن من الضروري زيادة تنويع القاعدة الاقتصادية. ووفقا لما ورد في خطة التنمية التاسعة في المملكة العربية السعودية ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي هدفا رئيسا للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية

بالمملكــة حيث أدركت خطــط التنمية المتعاقبة المخاطر الكامنة في الاعتماد الأحادي والكثيف على إنتاج النفط الخام وتصديره».[٢٢] في نيسان ٢٠١٦، تم إطلاق رؤية السعودية ٢٠٣٠، وهي خطــة طموحة للتنمية. الهدف العام لهذه الرؤية هو تحويل الاقتصــاد من اعتماده التقليدي على النفــط والغاز الطبيعي الــى اقتصاد أكثر تنوعا يعتمد على التنمية المســتدامة. في محاولة لبناء القدرات المؤسســية اللازمــة لتحقيق الأهداف الطموحــة للرؤيــة، تم إطلاق برنامــج التحول الوطنــي ٢٠٢٠ في حزيــران ٢٠١٦ عبر ٢٤ هيئــة حكومية تعمل فــي القطاعات الاقتصادية والتنموية. [٢٣]

ونجحــت المملكة العربية الســعودية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات غير النفطية ونســبة مســاهمتها في الناتج المحلي الاجمالي. فقــد حقــق الناتــج المحلــي الاجمالــي للمملكة العربية الســعودية معدل نمو ســنوي (٠,٣ ٪) عــام ٢٠١٩ مقارنــة بمعدل نمــو (٢,٤٪) في العــام ٢٠١٨. ويرجع هذا النمو بالأســاس الى النمو المحقق في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق . وقد حقق النمو في القطاع غير النفطي زيادة قدرها (٣,٣٪) نتيجة النمو في القطاع الخاص بنسبة (٣,٨٪)، في حين أن القطاع النفطي حقق انخفاضا قدره (٣,٦٪) عام ٢٠١٩. [٢٤] كما شــهد الناتــج المحلي الاجمالي بالأســعار الثابتة ارتفاعا بلغت نسبته (١,٨٪) فــي الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقارنة بالربع المماثــل مــن العــام الســابق ٢٠٢٠م، ويرجع ذلــك النمو الايجابــي الى الارتفــاع الذي حققه القطــاع غير النفطــي بمقــدار (٨,٤٪)، حيث بلــغ الارتفاع فــي القطاع الخــاص (١١,١٪) والقطــاع الحكومــي (٢,٣٪)[٢٥] ويتضــح من ذلك ان العربية الســعودية تســير بخطى كبيرة نحــو تنويع ايراداتهــا المالية وزيادة مســاهمة القطاعــات غيــر النفطية والقطــاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي.

كذلــك شــرعت الحكومة الســعودية في إطلاق برنامــج تطويــر الصناعة الوطنيــة والخدمات اللوجيســتية الــذي يهتــم بانتقاء الاســتثمارات الأجنبيــة ذات القيمــة المضافة فــي الصناعة، بهــدف تنويــع الصــادرات وتحفيزهــا وزيادة المحتــوى المحلــي وتوظيــف الأيــدي العاملة الوطنيــة، مما يُســهم في تحقيــق رؤية ٢٠٣٠ في ضوء الإســراع في تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيض معدلات البطالة.

اما العــراق، فتبنت الحكومــات العراقية خطط واســتراتيجيات للتنميــة الوطنيــة، وتنويــع الايرادات المالية، والتخفيف من الفقر، وتطوير القطــاع الخــاص. كمــا تــم تضميــن البرامــج الحكومية للحكومات اهــداف اقتصادية متعددة وفقــا لتلــك الخطــط والاســتراتيجيات. فخطة التنميــة الوطنيــة ٢٠١٨- ٢٠٢٢ اســتهدفت تحقيــق الاصــلاح الاقتصادي المالــي والنقدي والمصرفــي والتجاري كافــة وتوفير متطلبات بيئة تمكينية للاســتثمار بكافة أشــكاله وتعزيز دور القطــاع الخــاص.[٢٦] ورغــم تلك الخطط والاســتراتيجيات ســجل إجمالي الناتج المحلي للعــراق انكماشــاً حــاداً بلــغ (١٠,٤ ٪) ضوء عــام ٢٠٢٠. وتراجعت معدلات النمو بســبب انخفــاض الطلــب العالمي على النفــط والتزام العــراق بخفض الإنتاج بموجــب (اتفاقية أوبك +). وشــهد النشاط الاقتصادي غير النفطي في العراق انكماشاً بنســبة(٩ ٪)، وعانت السياحة الدينية وقطاعات الخدمات أكثر من غيرها من

جـراء الإغلاقات الناجمة عـن جائحة كورونا. [٢٧] وعلى مسـتوى التجارة الخارجية، ارتفعت قيمـة اجمالي الاسـتيرادات بنسـبة (٢٠,٦ ٪) لسـنة ٢٠١٨ مقارنة بسـنة ٢٠١٧ إذ ارتفعت قيمـة الاسـتيرادات مـن (٣٧,٩) مليار دولار لسـنة ٢٠١٧ الى (٤٥,٧) مليار دولار لسـنة ٢٠١٨. وتعكـس مبالـغ الاسـتيرادات حجـم الانكشـاف في الاقتصـاد العراقي علـى العالم الخارجـي بسـبب ضعـف القاعـدة الانتاجيـة المحلية وعدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات. [٢٨]

واسـتجابة لخطـورة الازمة، اقـرت الحكومة العراقيـة الورقـة البيضـاء للإصـلاح المالي فـي تشـرين الاول ٢٠٢٠ بهـدف الانتقـال مـن المسـتوى الحالـي للإنتاجية الى مسـتوى دخـل وانتاجيـة عاليـة وخلق اقتصـاد حيوي وديناميكـي. [٢٩] وكان الهـدف من هذه الخطط والاستراتيجيات التصدى لبعض المعوقات التي تحول دون تحقيق تنوع النشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص وهي المعوقات المرتبطة باسـتقرار الماليـة العامـة وحوكمـة الاقتصاد والقطـاع المالـي ومنـاخ الأعمـال والزراعة والغـاز والكهرباء والحمايـة الاجتماعية ونظم العمل.

ويـدرك الشـركاء التجاريين للعـراق ومنهم المملكـة العربيـة السـعودية والمؤسسـات الاقتصاديـة الدوليـة، ان نجـاح الإصلاحـات الاقتصادية في العـراق ذات الطبيعة التحويلية في نهاية المطاف على توافر الإرادة السياسـية والدعم الشعبي للخروج من الوضع الهش الذي تمـر به البـلاد. وان هنـاك معوقـات مرتبطة باسـتقرار الماليـة العامـة وحوكمـة الاقتصاد والقطـاع المالـي ومنـاخ الأعمـال، واخـرى مرتبطة بالزراعة والغـاز والكهرباء والحماية الاجتماعية ونظم العمل.

مـع كل تلـك الخطـط والـرؤى، كان لجائحـة كورونـا كوفيـد-١٩، وانخفاض اسـعار النفط العالميـة ومقـررات منظمة البلـدان المصدرة للنفط (اوبك) وحلفائها المصدرين (OPEC +) نتائج سـلبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للعراق. وبالتالي لم تتحقق الاهداف المرسـومة وفق تلك الخطط والاستراتيجيات.

واسـتمرت ايرادات النفط هي الاكبر مسـاهمة فـي الناتج المحلـي الاجمالي علـى الرغم من الانخفـاض الذي شـهدته. فقـد انخفضت قيمة الناتـج المحلـي الاجمالـي مع النفط بالأسـعار الجـاري لعـام ٢٠٢٠ مقارنـة بالعـام ٢٠١٩ بنسـبة (-٢٨,٥٪) ليسـجل (١٩٨,٨) ترليون دينـار عـام ٢٠٢٠ مقابـل (٢٧٧,٩) ترليون دينار عام ٢٠١٩. كما سـجلت القيمة المضافة للناتـج المحلي الاجمالي بـدون النفط انخفاضا بنسـبة (-١٥,٦ ٪) ويعزى ذلك الى الانخفاض فـي نمو القطاعـات الاخرى باسـتثناء قطاعي الزراعة والصناعة. [٣٠]

وبلغت الاهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسـعار الثابتة (٦١,٤ ٪) عام ٢٠٢٠ مقابل (٥٩,١٪) عام ٢٠١٩، وهذه النسبة تعد الاعلى قياسـا بباقي القطاعات الاخرى، في حين بلغت الاهمية النسبية للقطاعات الاخرى غير النفطية (٣٨,٦٪) في السـابق، وهذا يدلل على الصفة الريعية للاقتصاد العراقي. [٣١]

هـذه المؤشـرات والصفـة الريعيـة للاقتصاد العراقـي، فضلا عن الازمـة المالية والتمويل،

كانت دافعا لتقديم الحكومة العراقية الورقة البيضاء للإصلاح المالي في تشرين الاول ٢٠٢٠. وكانت دافعا لانفتاح الحكومة العراقية وسعيها لتعزيز علاقاتها الاقتصادية التجارية والاستثمارية مع دول الجوار العربي وفي مقدمتها العربية السعودية وصولا الى دول الخليج العربي الاخرى وكذلك العلاقات الاقتصادية مع الاردن ومصر في اطار مشروق المشرق الجديد الذي يضم العراق والاردن ومصر.

هذه التوجهات الجديدة لكل من العراق والسعودية تجعل اهدافهما متشابهة في الجوانب الاقتصادية وتلتقي في ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما لتنشيط قطاع التجارة الخارجية وتنويع الصادرات لكل منهما بما يسهم في تخفيض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في كلا البلدين.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية – السعودية

ينطوي مسار العلاقات العراقية السعودية ومجالات تفاعلاتها المختلفة على جوانب ومتغيرات تمارس تأثيرها المباشر على تلك العلاقات، ومنها :

ان العلاقات بين البلدين ترتبط برابطة لا فكاك منها بالجغرافية والتاريخ المشترك واللغة والدين.

العلاقات بين تشهد في المرحلة الحالية تطور ملحوظ ذو صبغة تعاونية تعتمد المصالح المتبادلة المشتركة.

لاتزال القضايا ذات الطابع الدبلوماسي والاقتصادي والتي لها ابعادها الاجتماعية والامنية تحتل مركز الصدراة في تطور تلك العلاقات.

كل من العراق والسعودية لهما اهميتهما الكبيرة والمؤثرة في القضايا العربية. فالعراق احتل مركز مؤثرا في قيادة العالم العربي. وبعد غزو الكويت وما تلاها احتلت السعودية ومعها المنظومة الخليجية موقعا متميزا في دعم وتوحيه القضايا العربية.

تحركات الحكومة العراقية تجاه الدول المحيطة بالعراق ولعب دور التقارب الجيوسياسي، تدلل على ان العراق مُصِر على استعادة دوره الاقليمي في محيطه العربي بما لا يهدد المكانة الاقليمية لتلك الدول الفاعلة اقليميا ومنها السعودية، عبر تبني مبدأ الشراكة. والسلطات السعودية تدرك ان العراق لا يسير بأتجاه مزاحمتها بل انه يسعى للعب دور في التقارب الجيوسياسي بين المتصارعين اقليميا لتحقيق هدفين:

الاول: ادراكه العراق ان الصراع الاقليمي يترك اثاره السلبية على الامن الوطني العراقي بنمطه غير التقليدي.

الثاني: من خلال لعب هذا الدور، بالامكان استعادة الدور الاقليمي المؤثر للعراق.

المملكة العربية السعودية انكفئت عن العراق بعد الغزو العراقي للكويت في بداية تسعينيات القرن الماضي، واستمر الانكفاء والابتعاد بعد ٢٠٠٣ الغزو الاميركي للعراق. وادرك صناع القرار في السعودية خطورة ذلك، لاسيما بعد ٢٠٠٣ مما فتح الباب واسعا امام النفوذ الايراني والتدخل التركي في العراق، فضلا

عـن تمـدد الجماعـات الارهابية بيـن العراق وسوريا بعد عام ٢٠١١.

ما تقدم يدفع للتسـاؤل، ما الذي يمكن ان تستقر عليـه العلاقـات العراقية السـعودية في الزمن الآتي؟

ان معرفـة البنية المسـتقبلية للعلاقات العراقية السـعودية يسـتلزم التوقع بما ستكون عليه تلك البنيـة تبعـا للاتجاهات التي تفرزهـا الاحداث الأحداث والمواقف. وهنـا نلحظ وجود نوعين من الاحداث:

أ: الاحـداث والمواقـف التي يمكـن التوقع بها . وهـي القضايـا المطروحة على سـاحة وبنيّة العلاقات العراقية السـعودية والتي لها تأثير في مسار تلك العلاقات.

ب: الاحـداث والمواقـف التـي مـن الصعوبة التوقـع بها وهذا ما يدخل فـي المكونات الخفية لسياسـة كل دولة ويترتب عليهـا الغاء او على الاقـل التشـكيك بإمكانيـة الوصول الـى نقاط المعرفة الكلية لمسار العلاقات.

وسـيكون معيار الحكم هنـا هو علاقة الارتباط بين الرؤيـة التي يوليها طرفـا العلاقة احدهما للآخر فـي تحقيق مصالحـه والمضمون الذي تستقر عليه تلك العلاقة.

المطلب الاول: مشهد استمرار تطور العلاقات العراقية – السعودية

يفتـرض هـذا المشـهد اسـتمرار التطور فـي التفاعل بيـن المجالات المختلفـة للعلاقات بيـن البلدين. ومجـالات التفاعل هـذه متعددة. ويشكل الجانب السياسي والاقتصادي ومواجهة الارهـاب وامـن الحـدود، فضلا عـن الجانب الديني ابرز مجالات التفاعل في تلك العلاقات.

علـى المسـتوى السياسـي، لـكل مـن العراق والسـعودية اهـداف سياسـية تتمثل في سـعي العربيـة السـعودية تتمثـل بالنسـبة للعـراق وبالدرجة الاسـاس العودة الـى المحيط العربي واسـتعادة الـدور الاقليمي بهـدف تجنب البلاد التأثير والتدخل الاقليمي السـلبي، وفتح ابواب لعلاقات اقتصادية متطورة قوامها الاستثمارات والتجارة الخارجية وبالتالي تعزيز الاسـتقرار العام بعد مرحلة عسيرة قوامها القتال ضد تنظيم داعـش الارهابي. اما ما يرتبط بالسـعودية فقد ادرك صناع السياسـات فيها ان عدم الانخراط بعلاقـات قوية مـع العراق وتـرك العراق كما فـي حقبة ما بعد العـام ٢٠٠٣ دون تحويله الى شريك قوي فيه خطورة كبيرة، الامر الذي أبقى العـراق معتمد علـى المسـاعدة الأمنية، ودعم الطاقة، والتمويل السياسي والتجارة من إيران، وجعل مؤسساتها الأمنية ضعيفة أمام الاختراق الإيراني. ومثل هذا النفوذ غير المتوازن ساعد على تهميش دور العراق الجار الشمالي وتسبب في اختلال توازنات القوة المحلية داخل العراق ممـا أدى الى زيادة التطرف ومهد الطريق امام صعود تنظيمات متطرفة كالقاعدة وداعش.

كمـا ان الحاجـة الى الـدور الاقليمـي للعراق في المنطقة كوسـيط بيـن الفواعل المتصارعة اقليميا يمكن ان يقود الى نتائج ايجابية في ابراز المشـتركات بيـن اولئـك المتصارعين وعلى رأسـهم ايـران والسـعودية. وفي ضـوء ذلك، حصـل تغير في الهدف من السـلوك السياسـي الخارجـي السـعودي اقليميـا ولا سـيما تجـاه العراق.

على صعيـد القضايـا الإقليمية، اتفـق العراق

والسعودية ضوء زيارة رئيس الحكومة العراقية السيد مصطفى الكاظمي الى الرياض نهاية آذار ٢٠٢١ على تكثيف التعاون والتنسيق وتبادل وجهات النظر بخصوص المسائل والقضايا التي تهم البلدين على الساحتين الاقليمية والدولية وبما يسهم في دعم وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وضرورة ابعادها عن التوترات واسبابها، والسعي المشترك لإرساء دعائم الامن والاستقرار المستدام وشدد الجانبان على أمن وسلامة واستقرار المنطقة، وحث جميع دول الجوار على الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي هذا الإطار، أكد دولة رئيس الوزراء على دعم مبادرة المملكة العربية السعودية لأنهاء ازمة اليمن. [٣٢]

اقتصاديا، برزت مقومات عدة تُدلل رجحان مشهد تطور العلاقات بين البلدين. ففضلا عما ذكرناه سابقا، حصلت عدة متغيرات على الصعيد الاقتصادي تشير الى الامكانية الكبيرة في تطور العلاقات، ومنها:[٣٣]

اتفق الجانبان في نيسان ٢٠٢١ على تأسيس صندوق عراقي سعودي مشترك، يقدر رأس ماله بثلاثة مليارات دولار، إسهاماً من المملكة العربية السعودية في تعزيز الاستثمار في المجالات الاقتصادية في جمهورية العراق، بما يعود بالنفع على الاقتصاديي السعودي والعراقي، وبمشاركة القطاع الخاص من الجانبين.

التعاون في مجالات الطاقة، والطاقة المتجددة وتفعيل وتسريع خطة العمل المشتركة تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي العراقي، مع ضرورة الاستمرار في التعاون وتنسيق المواقف في المجال البترولي، ضمن نطاق عمل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، واتفاق (أوبك+)، مع الالتزام الكامل بمقتضيات الاتفاق وآلية التعويض وبجميع القرارات التي اتفق عليها بما يضمن استقرار اسواق البترول العالمية.

انجاز مشروع الربط الكهربائي لأهميته للبلدين.

تعزيز التنسيق في مجال الدعم والتأييد المتبادل في اطار الدبلوماسية متعددة الاطراف.

تعزيز فرص الاستثمار للشركات السعودية ودعوتها الى توسيع نشاطاتها في العراق وفي مختلف المجالات، وفي جهود اعادة الاعمار.

توقيع اتفاقيات ثنائية شملت اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية للتعاون في مجال التخطيط التنموي للتنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، واتفاقية تعاون بين الهيئة السعودية للمقاولين واتحاد المقاولين العراقيين لإعادة اعمار العراق، واتفاقية تمويل الصادرات السعودية الى العراق.

شهد على صعيد التبادل التجاري بين البلدين نموا بعد العام ٢٠١٦ . والجدول ادناه يوضح تفاصيل حجم التبادل التجاري.

جدول (١) حجم التبادل التجاري بين العراق والمملكة العربية السعودية للفترة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ (مليون ريال سعودي)

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الاستيرادات	حجم التجارة
2015	1.841	10	1.851
2016	2.264	23	2.287

2017	3.969	30	3.999
2018	4.259	44	4.304
2019	2.946	26	2.972
2020	3.37	41.6	44.97

المصدر: المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية، التبادل التجاري ٢٠١٩: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Trade Exchange٪٢٠٢٠pdf.٢٠١٩

– المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية ٢٠٢٠: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/FT٪٢٠٢٠٢٠AR.pdf

أمنيا، تؤكد حكومتي البلدين على الجانب الامني في العلاقات بين البلدين، فهو ابرز جوانب التفاعل في العلاقات بين البلدين. لذلك اكد الجانبين في نيسان ٢٠٢١ الماضي على استمرار التعاون والتنسيق المشترك في مواجهة خطر التطرف والارهاب، بوصفهما تهديداً لدول المنطقة والعالم عبر تبادل الخبرات والتجارب بين الجهات والمراكز الامنية المختصة في البلدين، واتفقا على المضي بدعم جهود العراق بالتعاون مع التحالف الدولي للتصدي لبقايا تنظيم داعش الارهابي، كما أكد الجانبان على اهمية التعاون المشترك في تأمين سلامة الحدود بين البلدين.(٣٤) في ضوء كل من الارادات المتوافقة العراقية والسعودية والخليجية بشكل عام، تسعى كل الاطراف الى تطوير هذه العلاقات بما ينعكس ايجابيا عليهم كدول مؤثرة في المنطقة.

المطلب الثاني: مشهد تراجع العلاقات العراقية السعودية

يفترض هذا المشهد حصول تراجع في التفاعل بين جوانب العلاقات بين العراق والعربية السعودية وفقا للمواقف والتغير فيها طبقا للمتغيرات السياسية المحلية في كليهما والمتغيرات السياسية والامنية في المنطقة التي تشهد علاقات تصارعية تنافسية.

تبقى المتغيرات السياسية في العراق تنعكس على صدى علاقات العراق الخارجية وفي مقدمتها علاقاتها العربية ولاسيما الخليجية منها، ومع المملكة العربية السعودية بالذات. فعملية صنع السياسة الخارجية والسلوك السياسي الخارجي في العراق عرضة لان تتأثر بمواقف غير حكومية من جهات سياسية لها نفوذها السياسي والامني في البلاد. وهذه تشكل تحديات امام صانع القرار السياسي الخارجي العراقي فضلا عن السعودي.

عليه كل العقبات التي تواجه تطور هذه العلاقات يضمها إطار عام مضمونه وجود ارادة داخل العراق تعارض تطور هذه العلاقات، وهي تستثمر ماكينتها الاعلامية وقوتها النيابية وتأثيرها السياسي باتجاه عزل العراق عن محيطه العربي لخدمة مصالحها الفئوية الضيقة وخدمة مصالح إيران في المنطقة. كما ان هذه الارادة تريد للدولة ومؤسساتها وسلطاتها ان تكون اسيرة لها وفق ما يخدم مصالحها فحسب.

تبرز تحديات اخرى كنتاج لهذا الإطار وهي التحديات الامنية المتضمنة عدم سيطرة الدولة ومؤسساتها الامنية على كامل اقليميها. وهذا سيسبب في اجهاض اي محاولة للاستثمارات في العراق سواء اكانت عربية او غير عربية، وهذا ما تجسد في عرقلة خطط الاستثمارات السعودية في البادية العراقية بذرائع واهية وغير موضوعية دفعت بها الجهات الموالية لايران على الرغم من توجه الدولة ومؤسساتها

نحـو تعزيـز الاقتصـاد العراقـي والارتقـاء بمؤشراته الكلية.

الحكومـة العراقيـة مازالت تؤكـد ان مواجهة هـذه الارادة المحليـة المعارضـة لعلاقـات العـراق الخليجية والعربية، وتقف بنفس الوقت ضد بنـاء الدولة وتعزيز سـيادتها، تكلف دماء كثيـرة. لذا تتبنى الحكومة العراقية تكتيك تحييد هـذه الجماعات عبر السياسـة من الاقليمي الى الداخلي، اي تحييد هذه الجماعات عبر اشـراك إيران – الداعم لهـا - ودول الخليج العربية في حـوار وتواصـل ربما ينجم عنه في المسـتقبل توجـه ايراني نحو التهدئة. لذا نلحظ تبلور دور كبيـر للعـراق في التقـاء المتصارعيـن ايران والسعودية في بغداد لأربع جولات.

علـى الرغم مـن توفر قانـون للاسـتثمار يعد مميـزا على صعيـد المنطقة، مـازال تعارض القوانيـن وتقاطعهـا يسـبب فـي عـدم اكتمال الإطار التشـريعي المناسـب لجذب الاستثمار الاجنبي للعراق. وهذا الخلل التشريعي هو أحد اهم اسـباب الفساد والابتزاز الطارد لأي تطور اقتصـادي في العراق، لذا جذب الاسـتثمارات الاجنبيـة . وهو أحد اهـم التحديات التي تواجه تطوير علاقات العراق الاقتصادية مع السعودية علـى الرغم مـن توافـر العوامـل الاقتصادية المشجعة على ذلك.

الخاتمة والتوصيات:

تعرضـت العلاقـات العراقيـة السـعودية الى هـزات كبيرة تمثلـت بالغـزو العراقي للكويت بداية عام ١٩٩١، والاحتلال الاميركي للعراق عـام ٢٠٠٣. وعقب ذلك شـهدت العلاقات بين البلدين انقطاع تام بعد غزو الكويت، فيما بقيت العلاقـات غير واضحة بعد الاحتلال الاميركي للعـراق والتغيير السياسـي الـذي نجم عنه في العـراق. وهـو التغيير الـذي نجم عنـه تغيير جذري في الخارطة السياسية نظرت له العربية السـعودية على انه نظام سياسـي يسيطر عليه الاحزاب السياسية الشـيعية. وهو ما ولد ابتعاد العربية السعودية عن العراق.

المتغيـر الابـرز الاخر هو صعـود التنظيمات الارهابيـة وتناميها وتمددهـا الى داخل العراق حتى بات يسـيطر تنظيم داعش الارهابي على ما يقارب من ثلث مسـاحة العراق في حزيران ٢٠١٤ . وهـو المتغيـر الامنـي الابـرز الذي اسـتدعى جهدا دوليا لمواجهته، فكانت العربية السـعودية احد ابـرز اعضـاء التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعـش الارهابي الذي تزعمته الولايات المتحدة الاميركية الذي تشـكل في آب / ٢٠١٤.

الحكومـة العراقية بعد ازمة داعش عملت على التواصـل مـع المحيط العربي للعـراق وكانت البدايـة من المملكة العربية السـعودية وتمكنت من التأسـيس لثوابت مهمة سياسية واقتصادية وامنيـة اصبحـت فيما بعد جوانـب للتفاعل في العلاقات ببين البلدين. وتأسـس مجلس التنسيق الاقتصـادي العراقـي السـعودي. وعملـت الحكومـات العراقية المتعاقبـة على ذات النهج لذا شـهدت العلاقات بين البلديـن تطورا كبيرا ومتسارعا في اطار المجلس وشهدت زيادة في التبادل التجاري بين البلدين فضلا عن التنسـيق حول لأسـعار النفط والكميات المنتجة للنفط في اطـار منظمة اوبـك واوبك والـدول المصدرة للنفط من خارج اوبك.

كذلك تعـددت جوانب التفاعل في العلاقات بين العراق والسعودية وشـملت الجوانب السياسية والاقتصاديـة والامنية وشـؤون الجوار والنفط وغيرهـا بفعـل تطـور العلاقات بيـن البلدين. وبالنظر لمقومات مشـهد تطـور العلاقات بين البلدين وتزايد متغيراتها نرجح استمرار تطور العلاقات لتشمل جوانب اخرى كالجانب الثقافي

وتوسيع التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين.

التوصيات:

العراق، مع كل ما يشهده من صعوبات ومظاهر عدم استقرار سياسي وأمني يبقى في عيون العرب بلد كبير مطلوب منه ان يعود الى دوره الاقليمي الفاعل، وهذا يتطلب حتما ترتيب الاوضاع داخليا سياسيا واقتصاديا وامنيا. وتطور العلاقات مع المحيط العربي ودول الخليج العربية ومنها العربية السعودية، يصب في صالح تحقيق هذا الهدف إذا ما تم استثماره داخليا عبر بلورة ارادة سياسية وطنية دافعة باتجاه بناء الدولة وتعزيز قدرات سلطاتها ومؤسساتها، وحمايتها من التأثير السياسي.

بررت الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش الارهابي، الامر الذي ترتبت عليه ابعاد سياسية واقتصادية متعددة بفعل ذلك تعززت ثقة المستثمرين الاجانب. لكن إذا لم تستطع الحكومة وشركاؤها تحقيق مكاسب ملموسة من حالة السلام، وتعزيز الوضع الامني، ووقف حلقة الأعمال الانتقامية الطائفية والعرقية، يمكن لهذه المكاسب أن تتلاشى بسهولة.

يمكن للرياض أن تسهم في تحقيق استقرار العراق، لكن ينبغي لهذه العلاقة عقبات. العقبة الأولى هي الأكثر جوهرية؛ إذ إن تجدد اهتمام السعودية بالانخراط في العراق مستمدة من رغبتها بمواجهة النفوذ الإيراني. ولهذا يتطلب من الحكومة العراقية العمل على منع ان يتحول العراق الى مسرح آخر للأعمال العدائية بين السعودية وإيران.

ينبغي على الحكومة العراقية أن تعطي الأولوية لإعادة الإعمار والمصالحة بين الأطراف والمجموعات العراقية في ضوء إصدار تشريعات وأنظمة تسهل عمل المانحين وتعزز مصلحة المستثمرين، ومضاعفة جهود محاربة الفساد، وضمان تقديم خدمات ومساعدات متساوية في سائر أنحاء البلاد، وتشجيع روح العمل غير الطائفية وغير العرقية في أوساط قواتها الأمنية.

المصادر:

خلود محمد خميس ،دور الجامعة العربية في المسالة العراقية ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد ٣٨ ، نيسان ٢٠٠٧، ٧٤.

قحطان احمد سلمان ، العلاقات العراقية ـ السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية ،مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٣٨، تشرين الاول،٢٠٠٨، ص٩٣ .

جامعة الدول العربية ، البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة/ الدورة العادية (١٤) التي عقدت في بيروت، ٢٧- ٢٨ / اذار/ ٢٠٠٢ ، ص ٢٠ : http://www.leagueofarabstates.net/ar/summits/Documents/%D٨%٤٤%D٩%A٧%D٨%A٧%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%B١%D٨%٨٢%٩pdf.٢٠١٤%AA%D٨

دول جوار العراق تتفق على التعاون الأمني وضبط الحدود: الجزيرة : https://n٩cl/yuhoe

موقع ايلاف، ١٢ فبراير ٢٠٠٧ ، https://elaph.com/amp/Web/Politics/٢٠٠٧/٢/٢١٠٩٦١.html

جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط، مؤتمر اعادة اعمار العراق يفضح النظام الايراني، ١٦ شباط ٢٠١٨: https://n٩cl/vrzfc

الحكومة العراقية، البيان المشترك العراقي السعودي بعد زيارة رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي للمملكة العربية السعودية، ١/نيسان/ ٢٠٢١ ، تاريخ زيارة الموقع: ١٢/ ٨/ ٢٠٢١:

https://gds.gov.iq/ar/joint-statement-by-the-government-of-iraq-and-the-kingdom-

/of-saudi-arabia

انظر ايضا:

United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General, ٤ May ٢٠٢١, S/٢٠٢١/٤٢٦, p. ٦ : https://www.uniraq.com/images/SGReports/SE_٤٢٦_٢٠٢١_pdf

الحكومة العراقية، تقرير الاداء الحكومي السنوي ايار/ ٢٠٢٠ – ايار/ ٢٠٢١ ، ٢٠٢١، ص ٧٩: https://drive.google.com/file/d/١RP٠U_MCeljvQbWti-E٨K٣MXrrSSDio٦s/view

Frederic Wehrey, Dalia Dassa Kaye and Others, The Iraq Effect : the Middle East after the Iraq War, RAND Corporation, USA, ٢٠١٠, p. ١٩ : https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/pdf.RAND_MG٨٩٢/٢٠١٠/monographs

Karim, Umer. Will Iraq realign toward Saudi Arabia in ٢٠١٨?, Social Science Open Access Repository, GESIS – Leibniz Institute for the Social Sciences, ٢٠١٨, p.٣. https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:٠١٦٨-ssoar-٩-٥٥٥٩٠

٣ Karim, Umer. Op, Cit, P.

جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق: النفط والدين وتناحر طويل مستمر، تقرير خاص لمعهد السلام الاميركي، واشنطن، ٢٠٠٦، ص ٤ : تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢١/٨/٢٠ : https://www.usip.org/sites/default/files/sr١٥٧arabic.pdf

٦ Frederic Wehrey, Op, Cit, P.

٧Frederic Wehrey, Op, Cit, P.

فرانس ٢٤ / أ ف ب، الحكومة العراقية تتهم السعودية بـ»الدعم المادي والمعنوي للجماعات الارهابية» ١٧/ ٢٠١٤/٦ :

https://n٩yxzd/cl.

التحالف الدولي لمكافحة داعش، دور المملكة العربية السعودية في التحالف الدولي لمكافحة داعش: https://n٩cl/myu.

٢Karim, Umer. Op, Cit, P.

للمزيد انظر: مجلس النواب ، ملف برنامج حكومة جمهورية العراق للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٨ : http://www.cabinet.iq/uploads/pdf/Window٥.٣pdf

للمزيد انظر: مجلس الوزراء العراقي، البرنامج الحكومي ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ، ص ٢٨: https://drive.google.com/file/d/١Tb٥yRjSMvzc_W١nrFktH٩CZHRGIbv-hg/view

وزارة الخارجية العراقية ، سفارة جمهورية العراق في الرياض، ٢٦ ايلول ٢٠١٩ : https://www.mofa.gov.iq/riyadh/?p=١٣٣٧

الحكومة العراقية، مجلس النواب يقر برنامج الحكومة العراقية الجديدة، ٧ ايار/ ٢٠٢٠ :

https://gds.gov.iq/ar/iraqs-parliament-approves-government-programme/

صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة عن النمو، ٢٠١٥، ص ٦١ : https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/٢٠١٦/١٢/٣١/Saudi-Arabia-Tackling-Emerging-Economic-Challenges-to-Sustain-Strong-Growth-٤٢٤٦٢

برنامج الامم المتحدة الانمائي، الرؤية السعودية ٢٠٣٠ واهداف التنمية المستدامة https://www.sa.undp.

org/content/saudi_arabia/ar/home/sustainable-development/in-depth.html

المملكة العربية السعودية ، الهيئة العامة للاحصاء، الناتج المحلي الاجمالي للعام ٢٠١٩، https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/gdp_pdf.٠_٣_ar_report٢٠١٩

المملكة العربية السعودية ، الهيئة العامة للاحصاء، الناتج المحلي الاجمالي للعام –الربع الثاني ٢٠٢١: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/pdf.٠_٢٠AR٪٢٠٢١

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ، ص٩: https://n٩.cl/qblyy

البنك الدولي، العراق عرض عام اخر تحديث (٥ نيسان ٢٠٢١) : https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview#١

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (٢٠١٥ – ٢٠١٨) ، ٢٠١٩ ، ص ١٦: https://n٩.cl/zgsp٠

للمزيد انظر: الحكومة العراقية، الورقة البيضاء للإصلاح المالي (التقرير النهائي لخلية الطوارئ للاصلاح المالي تشرين الاول ٢٠٢٠، ص ٩: https://gds.gov.iq/ar/wp-content/uploads/٢٠٢٠/١٠/Iraq-white-paper-in-arabic-october-٢٠٢٠.pdf

البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٠، ص ١٢.

https://cbi.iq/static/uploads/up/file-١٦٢٩٩٧١١٩٩٦٩٧٧٢.pdf

المصدر نفسه، ص ١٣.

الحكومة العراقية ، بيان مشترك عن حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية بتاريخ ١ نيسان ٢٠٢١: https://gds.gov.iq/ar/joint-statement-by-the-government-of-iraq-and-the-kingdom-of-saudi-arabia

المصدر نفسه .

الحكومة العراقية ، بيان مشترك عن حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية بتاريخ ١ نيسان ٢٠٢١، مصدر سبق ذكره.

المصدر: المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية، التبادل التجاري ٢٠١٩: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Trade٪٢٠Exchange٪٢٠pdf.٢٠١٩

المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية ٢٠٢٠: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/FT٪٢٠٢٠AR.pdf

الهوامش

١- خلود محمد خميس ،دور الجامعة العربية في المسالة العراقية ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد ٣٨ ، نيسان ٢٠٠٧، ٧٤.

٢- قحطان احمد سلمان ، العلاقات العراقية - السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية ،مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٣٨، تشرين الاول،٢٠٠٨، ص٩٣ .

٣- جامعة الدول العربية ، البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة/ الدورة العادية (١٤) التي عقدت في بيروت، ٢٧- ٢٨ / اذار/ ٢٠٠٢ ، ص ٢٠ : http://www.leagueofarabstates.net/ar/summits/Documents/%D٨٤%D٩%A٧%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%B١%D٨%٨٢%D٩%A٧%D٨%B١%D٨%A٧%D٨%B١%D٨%٨٢%D٩

pdf.٢٠١٤٪AA٪D٨٪

٤- دول جوار العراق تتفق على التعاون الأمني وضبط الحدود: الجزيرة : https://n٩.cl/yuhoe

٥- موقع ايلاف، ١٢ فبراير ٢٠٠٧ ، https://elaph.com/amp/Web/Politics/٢٠٠٧/٢/٢١٠٩٦١.html

٦- جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط، مؤتمر اعادة اعمار العراق يفضح النظام الايراني، ١٦ شباط ٢٠١٨: https://n٩.cl/vrzfc

٧- الحكومة العراقية، البيان المشترك العراقي السعودي بعد زيارة رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي للمملكة العربية السعودية، ١/نيسان/ ٢٠٢١ ، تاريخ زيارة الموقع: ١٢/ ٨/ ٢٠٢١:

https://gds.gov.iq/ar/joint-statement-by-the-government-of-iraq-and-the-kingdom-of-saudi-arabia/

انظر ايضا:

United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General, ٤ May ٢٠٢١, S/٢٠٢١/٤٢٦, p. ٦: https://www.uniraq.com/images/SGReports/SE_٤٢٦_٢٠٢١_pdf

٨- الحكومة العراقية، تقرير الاداء الحكومي السنوي ايار/ ٢٠٢٠ – ايار/ ٢٠٢١ ، ٢٠٢١، ص ٧٩: https://drive.google.com/file/d/١RP٠U_MCeljvQbWti-E٨K٣MXrrSSDio٦s/view

٩- Frederic Wehrey, Dalia Dassa Kaye and Others, The Iraq Effect : the Middle East after the Iraq War, RAND Corporation, USA, ٢٠١٠, p. ١٩: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/٢٠١٠/RAND_MG٨٩٢.pdf

١٠- Karim, Umer. Will Iraq realign toward Saudi Arabia in ٢٠١٨?, Social Science Open Access Repository, GESIS – Leibniz Institute for the Social Sciences, ٢٠١٨, p.٣. https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:٠١٦٨-ssoar-٥٥٥٩٠-٩

١١- Karim, Umer. Op, Cit, P ٣.

١٢- جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق: النفط والدين وتناحر طويل مستمر، تقرير خاص لمعهد السلام الاميركي، واشنطن، ٢٠٠٦، ص ٤ : تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢١/٨/٢٠ : https://www.usip.org/sites/default/files/sr١٥٧_arabic.pdf

١٣- Frederic Wehrey, Op, Cit, P ٦.

١٤- Frederic Wehrey, Op, Cit, P٧.

١٥- **فرانس ٢٤ / أ ف ب**، الحكومة العراقية تتهم السعودية بـ»الدعم المادي والمعنوي للجماعات الارهابية» ١٧/ ٦/ ٢٠١٤ :

https://n٩.cl/yxzd١

١٦- التحالف الدولي لمكافحة داعش، دور المملكة العربية السعودية في التحالف الدولي لمكافحة داعش: https://n٩.cl/myu٩

١٧- Karim, Umer. Op, Cit, P٢.

١٨- للمزيد انظر: مجلس النواب ، ملف برنامج حكومة جمهورية العراق للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٨ : http://www.cabinet.iq/uploads/pdf/Window٥/٣.pdf

١٩- للمزيد انظر: مجلس الوزراء العراقي، البرنامج الحكومي ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ، ص ٢٨: https://drive.google.com/file/d/١Tb٥yRjSMvzc_/١٥.pdf

W١nrFktH٩CZHRGIbv-hg/view

٢٠- وزارة الخارجيـــة العراقيـــة ، ســـفارة جمهورية العـــراق في الريـــاض، ٢٦ ايلـــول ٢٠١٩ : https:// ١٣٣٧=www.mofa.gov.iq/riyadh/?p

٢١- الحكومـــة العراقيـــة، مجلس النـــواب يقر برنامج الحكومة العراقية الجديدة، ٧ ايار/ ٢٠٢٠ :

https://gds.gov.iq/ar/iraqs-parliament-/approves-government-programme

٢٢- صنـــدوق النقد الدولي، المملكة العربية الســـعودية : معالجـــة التحديات الاقتصادية الناشـــئة عـــن النمو، ٢٠١٥، ص ٦١ : https://www.imf.org/ar/ Publications/Departmental-Papers-/٣١/١٢/٢٠١٦/Policy-Papers/Issues Saudi-Arabia-Tackling-Emerging-Economic-Challenges-to-Sustain-٤٢٤٦٢-Strong-Growth

23 -برنامج الامم المتحدة الانمائي، الرؤية السعودية ٢٠٣٠ واهداف التنمية المستدامة https://www. sa.undp.org/content/saudi_arabia/ar/ home/sustainable-development/in-depth.html

24 - المملكة العربية السعودية ، الهيئة العامة للاحصاء، الناتج المحلي الاجمالي للعام ٢٠١٩، https://www.stats.gov.sa/sites/default/ pdf.٠_٣_ar_files/gdp_report٢٠١٩

25 - المملكة العربية السعودية ، الهيئة العامة للاحصاء، الناتج المحلي الاجمالي للعام –الربع الثاني ٢٠٢١: https://www.stats.gov.sa/ ٢٠٪٢٠release٪sites/default/files/GDP pdf.٠_٢٠AR٪٢٠٢٠٢١٪_٢٠Q٢٪report

26 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – 2022 ، ص9: https://n9.cl/ qblyy

27- البنك الدولي، العراق عرض عام اخر تحديث (٥ نيسان ٢٠٢١) : https://www.albankaldawli. ١#org/ar/country/iraq/overview

28- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (٢٠١٥ – 2018) ، 2019 ، ص 16: https://n9.cl/zgsp0

29-للمزيد انظر: الحكومة العراقية، الورقة البيضاء للإصلاح المالي (التقرير النهائي لخلية الطوارئ للاصلاح المالي تشرين الاول ٢٠٢٠، ص ٩: https://gds.gov.iq/ar/wp-content/ Iraq-white-paper-in-/١٠/٢٠٢٠/uploads pdf.٢٠٢٠-arabic-october

30- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٠، ص ١٢.

https://cbi.iq/static/uploads/up/file-162997119969772.pdf

31- المصدر نفسه، ص ١٣.

32- الحكومة العراقية ، بيان مشترك عن حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية بتاريخ ١ نيسان ٢٠٢١: https://gds.gov.iq/ar/joint-statement-by-the-government-of-iraq-and-the-kingdom-of-saudi-arabia

33-المصدر نفسه .

34- الحكومة العراقية ، بيان مشترك عن حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية بتاريخ ١ نيسان ٢٠٢١، مصدر سبق ذكره.

المستخلص

تميـزت العلاقـات العراقية السـعودية مقارنة بالعلاقـات الدوليـة بين دول المنطقـة، لأهمية البلدين فـي المنطقـة. فكلاهما يتمتـع بميزات اسـتراتيجية مهمة في ضوء المساحة والموارد الاقتصادية والبشـرية فضلا عـن دورهما في قضايا المنطقـة ضوء العقـود الماضية. مرت هذه العلاقات بتحـولات كبيرة بفعل المتغيرات المحلية والاقليميـة في المنطقة. فضوء الحرب العراقيـة الايرانيـة كانـت السـعودية في اوج علاقاتها مع العراق، وبعد غزو العراق للكويت ١٩٩١ تراجـع مسـتوى العلاقـات الـى قطع العلاقات الدبلوماسـية بين البلديـن . وبعد عام ٢٠٠٣ والغزو الاميركي للعراق ساد الحذر تلك العلاقات بسـبب الموقف السعوي من الاحتلال الاميركي والرفض السعودي لطبيعة الخارطة السياسـية والقوى السياسية التي سيطرت على مقاليد الحكم ولأسباب طائفية.

ثم عادت تلك العلاقات لتشـهد نوع من التحسن بعد العـام ٢٠١٥ وسـارت بوتيـرة ثابتة نحو التطـور الـى الوقـت الحاضـر. ونفترض ان المتغيرات السياسـية والاقتصاديـة المحلية في كلا البلدين وعلى المسـتوى الاقليمي سـاهمت في تعزيز تطور تلـك العلاقات وتزايد جوانب التفاعـل بيـن البلديـن وتوسـعها بما يتناسـب واهداف الدولتين من تطوير العلاقات بينهما.

Abstract

The Iraqi-Saudi relations were distinguished compared to the international relations between the countries of the region, due to the importance of the two countries in the region. Both enjoy important strategic advantages in terms of space, economic and human resources, as well as their role in the region's issues during the past decades. These relations have witnessed major transformations due to local and regional changes in the region. During the Iran-Iraq war, Saudi Arabia was at the height of its relations with Iraq, and after Iraq's invasion of Kuwait in 1991, the level of relations declined to the severing of diplomatic relations between the two countries. After 2003 and the American invasion of Iraq, caution prevailed in those relations because of the Saudi position on the American occupation and the Saudi rejection of the nature of the political map and the political forces that took control of the reins of government and for sectarian reasons.

Then, relations witnessed improvement after 2015 and progressed at a steady pace towards development to the present time. We suppose that the local political and economic changes in both countries and at the regional level contributed to the enhancement of the development of those relations and the increase in the aspects of interaction between the two countries and their expansion in line with the goals of the two countries in developing their relations.